La Ligue des Associations Régionales

رابطة الجمعيات الجهوية

الرباط في 22 يونيه 2010

المحترم السيد عمر عزيمان

رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

67 شارع ابن سينا ـ الرباط أكدال

سلام تام بوجود مولانا الامام.

وبعد ، جوابا على رسالتكم المؤرخة في فاتح مارس 2010 ، يسعدني أن أوجه إلى سيادتكم تقديما مقتضبا لوجهة نظر الجمعيات الجهوية حول الجهوية الموسعة وكذا بعض الاقتراحات التي تتمنى الرابطة أن تسهم بها في الموضوع.

وتفضلوا السيد الرئيس بقبول عميق تقديرنا وامتناننا.

الرئيس

عبد الكريم بنافي

Commission Consultative de la Régionalisation
Reçue le 23 JUIN 2010
117/SP/10

العنوان: مقر جمعية رباط الفتح – زنقة المدني بالحسني السويسي – الرباط

☎ 037.75.61.06/ 08 - فاكس: 037.75.64.09

الجمعيات الجهوية
والجهوية الموسعة

مقدمة عامة :

مما لا شك فيه أن موضوع الجهوية الموسعة التي أمر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بالانكباب على دراستها وإعداد مشروع لإنجازها ، يعد «ورشا هيكليا كبيرا» سيؤسس لمغرب جديد ، قوي بمؤسساته ومقوماته ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي خطابه السامي في 3 يناير 2010 يؤكد جلالة الملك بقوة على مبادئ أساسية كالديمقراطية والحكامة والتنمية المندمجة والتضامن والهوية الوطنية الموحدة ، وهذا يعني أن لا مكان للأفكار الداعية إلى خلخلة الوحدة الوطنية المؤدية إلى هويات ضيقة ، جغرافية أو إثنية أو لغوية.

إن النموذج الذي دعا له جلالة الملك ينطلق من فكرة «إبداع منظومة وطنية متميزة للجهوية ، بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي أو الاستنساخ الشكلي للتجارب الأجنبية».

إذن المغاربة مدعوون إلى الاجتهاد والخلق والابداع انطلاقا من واقعهم وتجاربهم ومعيشهم ومواردهم وجغرافيتهم وتاريخهم.

وترى الجمعيات الجهوية أن لا مجال لإطلاق أفكار تهدف مثلا إلى خلق كيانات صغيرة بحكومات مستقلة وبرلمانات محلية وتشريعات وقوانين محلية ، على سبيل المثال لا الحصر ، كما تضع مبدأ التضامن توجها أساسيا لإنجاح الجهوية.

ونشرع بحول الله بالجواب على الأسئلة الثلاثة التي وجهتموها إلينا ، كما نضيف بطاقة تحليلية تقدمت بها إحدى الجمعيات المكونة للرابطة.

العنوان: مقر جمعية رباط الفتح – زنقة المدني بالحسني السويسي – الرباط

☎ 08/ 037.75.61.06 - فاكس: 037.75.64.09

1 ـــ التقييم الحالي لمشاركة النسيج الجمعوي في التنمية الجهوية

الرهانات ـ عناصر القوة ـ المعيقات

منذ انطلاق إنشاء الجمعيات الجهوية سنة 1985 ، نهضت هذه الجمعيات بدور تعزيزي وتكميلي للعمل الرسمي الذي قامت به السلطات المتعاقبة ، وتتباين أشكال مشاركة النسيج الجمعوي في التنمية الجهوية تباينا كبيرا ، فهناك العديد من الجمعيات التي لها دور كبير في تأطير وتنفيذ العديد من التدخلات التنموية بالجهات التي توجد بها ، غير أن هناك عددا لا يستهان به من الجمعيات التي يبقى دورها محدودا لأسباب متعددة ، منها ضعف التأطير البشري ، و الخصاص المادي وضعف الامكانيات.

وقد راهنت الجمعيات على مواردها البشرية المتحلية بروح تطوعية استمدتها من ثقة المواطنين بمصداقية العمل الجمعوي الهادف لتحقيق مصلحة المجتمع عن طريق ملامسة حاجاته وتدليل صعوباته والاستجابة لتطلعاته.

على إثر إعلان صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ازداد انخراط الجمعيات في هذه المبادرة وتمثل ذلك في مختلف الأنشطة التي طبعت أعمالها منذئذ.

وقد راهنت جلها على تحقيق أهدافها في هذا الميدان على اعتمادها واستفادتها من كفاءات وقدرات أعضائها ، نساء ورجالا على اختلاف آفاقهم السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية.

إلا أن بعض الجمعيات تلاحظ أن عدم التخصص وتعدد الأهداف واختلافها وانعدام رؤيا واضحة المعالم لمجموعة من الجمعيات الحديثة العهد يؤدي حتما إلى التشتت وعدم الفعالية والانحراف عن القصد.

ونسجل بإيجابية كبيرة تطور واتساع النسيج الجمعوي منذ ما يزيد على عشر سنوات فالثقافة الجمعوية تتنامى وتترسخ يوما عن يوم ويساهم المجتمع المدني بكيفية ناجعة في التنمية البشرية المستديمة في اتجاه تقوية الاقتصاد المحلي ونشر ثقافة التضامن ، ويمكن أن تصبح مشاركة المجتمع المدني أكثر نجاعة شريطة اعتباره شريكا فاعلا وتزويده بالحد الأدنى من الوسائل البشرية والمادية الضرورية.

2 ـــ المشاركة في إطار الجهوية الموسعة المنشودة

أدوار الجمعيات الممكنة وشروطها ـ الآليات.

تعتبر الجهوية الموسعة منفذا لتعزيز التكامل بين الجهات ، وبفضل تموقع الجمعيات الجهوية وفروعها بعدة مناطق من المملكة ، فإن لها تجربة رائدة في تحقيق هذا النجاح ، فهي بحكم طبيعتها المفترضة ، هي الأقرب للمواطن والأكثر احتكاكا به ولها قابلية للإنصات باعتبارها بعيدة عن الاعتبارات السياسية مع العلم أن أعضاءها منتمون إلى تيارات سياسية وفكرية متعددة وهو ما يعطيها نوعا من المصداقية وغنى بشريا وفكريا متفردا.

ويمكن تصور تدخلها من الزوايا التالية :

ـــ من خلال تدخلها المباشر في عدد هام من العمليات التنموية : إقامة أنشطة ثقافية ورياضية واجتماعية وبيئية.

ـــ من خلال مساهمتها وتدعيمها لمجموعة من التدخلات التي تقوم بها السلطة المحلية والمركزية أو المجالس المنتخبة.

ـــ من خلال إحداث بند خاص في ميزانية المجالس الجهوية الموسعة الذي قد يعطي دفعة قوية لجميع الجمعيات الجهوية الموجودة بالجهة الموسعة في بلورة برامجها التنموية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعة والبيئية.

ـــ من خلال أسلوب الشراكة ، شراكات محلية بين الجمعيات والجماعات والسلطات ، وكذلك شراكات وطنية ، ويعني هذا بالضرورة تبني تعديلات هيكلية تهم اختصاصات وأدوار كل الفاعلين في التنمية الجهوية ضمن التغييرات المرتقبة لبناء جهوية موسعة ، وهو ما يعني أيضا تحديدا واضحا لمجالات تدخل السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والجمعيات.

من البديهي أن نشاط النسيج الجمعوي لا يهدف إلى القيام مقام السلطة أو المنتخبين في المجالات الموكولة إليها ، بل ينحصر في التدخل المناسب والمكمل في مجالات التنمية البشرية ، فيما عدا برامجها ومخططاتها ومشاريعها الخاصة ، واعتبارها كذلك قوة اقتراحية فاعلة.

3 ــ المشاركة المباشرة للمواطنين في حياة الجهة الأشكال والمقاربات.

1 ــ نظرا للضوابط القانونية التي تعمل بها الجمعيات الجهوية والتي تهدف إلى تحقيق مصلحة المجتمع المدني دون السعي إلى تحقيق مآرب وراء ذلك ونظرا لما لها من تجربة في تحقيق النفع للآخرين ، فإنها بوسعها إذا توفرت لها الشروط المادية لتدبير معقلن أن تستقطب أكبر عدد من المواطنين والمواطنات من مختلف المشارب والتوجهات من أجل تحسيسهم بضرورة المشاركة في الشأن الجهوي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي مما ينمي شعور المواطنة لدى المتدخلين.

2 ــ تكتسي مساهمة المواطنات والمواطنين المباشرة في تنمية الجهة الموسعة ، أهمية بالغة باعتبار العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في المخططات التنموية ويكون الطاقة الخلاقة المبدعة وبالتالي الرافعة الأساسية للتقدم والازدهار.

3 ــ تطبيق الديمقراطية المحلية بوجهه الجديد المبني على الجهوية الموسعة ، يمنح فضاء أرحب للامركزية ويجعلها أكثر حيوية بانخراط جميع المواطنين في الشأن العام ، إدراك الأفراد بأهمية المسألة الديمقراطية أمر أساسي لنجاح الجهوية كأسلوب لتدبير الشأن المحلي ، وجوهر الديمقراطية التشاركية يكمن في جعل المواطن أساس أي فعل مجتمعي تعاقدي ، ويأتي تدبير الشأن العام المحلي على رأس أولويات هذا الفعل ، إن المزج بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية يمكن أن يبلور حكامة جيدة.

4 ــ إن التجربة أكدت أن الجمعيات تساهم بنشاط في تنمية الخبرات المحلية وتحرير المواطنين عبر إنجاز مشاريع توفر فرصا للشغل وتساهم في الحد من تفاقم الأمية وفي الادماج الفعلي لكل الفئات المقصية في عملية التنمية ، وجمعيات المجتمع المدني تمتلك خبرات مؤكدة ومؤهلات أثبتت وجودها ، وهذا ما يدعو إلى الاستفادة من قدرة الجمعيات على إنعاش مشاركة المواطنات والمواطنين في الحياة المحلية العامة.

5 ــ وعلى الاجمال ، نركز على الطابع التكاملي والتضامن الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يستند عليه بالدرجة الأولى نظام الجهوية الموسعة المقبل ، من أجل خلق توازن وتعاضد وتضامن بين المناطق الغنية والأقاليم الفقيرة ويعزز بالتالي الوحدة الوطنية والترابية المقدسة.